BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

منتدى الحوار

Dialogue Forum

(DF)

قضايـــــا الديمقــراطيــة

صلاح فضل :

هذه الأمسية من أمسيات منتدى الحوار شائقة ومثيرة لأن موضوعها هو الجُرح، وهو موضوع اللحظة الآنية والتاريخ القريب والتاريخ البعيد، موضوعها يتصل بهذه الفاكهة المحرمة، فاكهة السياسة في جوهر آلياتها وصميم فعالياتها، كثيرًا ما كنا نتداول كلمة الشيخ الإمام محمد عبده "لعن الله السياسة وما تفرع منها من ساس ويسوس فهو سائس ومسوس"، كنا نتذرع بهذه الكلمة حتى نعزي أنفسنا عن التهميش الذي فُرض علينا، عن التحريم الذي عانيناه، عن الإبعاد القسري عن ممارسة السياسة خاصة منذ هذا النصف الثاني من القرن العشرين. كان النصف الأول مفعمًا بوهج الحركة الوطنية، كان كل من يتعاطى السياسة فيه فهو وطني في الذروة من الإخلاص، لا يمكن أن يُخوَّن، ولا يمكن إلا أن يتعاطف معه الجميع. ابتداءً من النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت السياسة حكرًا على السلطة، وأصبح كل من يشفق على مستقبله يتفادى العمل السياسي، لا أعرف كيف كان بعض الشباب الشجعان أمثال الدكتور أسامة الغزالي حرب يتصورون مستقبلهم في السياسة من غير أن يشفقوا من أن ينتهي بهم الأمر إلى السجون. وهل كان بوسع أحد أن يعمل بالسياسة دون أن يمتلك أدواتها من إجادة النفاق وإتقان الوصولية والعمل في خدمة السلطة ونسيان أهداف الوطن ونسيان مثالياته ومشروعاته الكبرى، لأنه إن تذكرها، فسوف ينتهي به الأمر حتمًا إلى قاع السجن. أعتقد أن جيلين في مصر حُرما من العمل السياسي، وأن هذا الحرمان قد دمغ أرواحهما بكثير من الأشواق والتطلعات، وأنهما في مطلع هذه الألفية وعلى وجه التحديد في هذه السنوات الأخيرة، بل على وجه التحديد بشكل أدق منذ العام الماضي فحسب أصبحت السياسة ليست نفقًا يُفضي إلى السجن، أو يُفضي إلى الانتهازيين والوصوليين، أصبحت فيما نحلم ونأمل طريقًا مفتوحًا لكي نتمثل مستقبل مصر ولكي نشارك فيه.

محدثنا هذه الليلة أذكر منذ خمس سنوات أنني كنت أقرأ له كثيرًا وربما كان يقرأ لي قليلاً، لكننا التقينا على الهاتف في صدام مدوٍ لعله يذكره في حوار دام أكثر من ساعة لأن وجهة نظرنا قد اختلفت فيه، ثم في فبراير من العام الماضي (٢٠٠٤) على وجه التحديد اكتشفت كيف أن الدكتور أسامة الغزالي حرب أحد هؤلاء الزعماء بالقوة الذين أفرزتهم مصر، والعقليات المنيرة الوضيئة التي ندخرها لمستقبل قريب، كنا نعمل في إعداد الأوراق الأولى لمؤتمر الإصلاح الأول، وكنت مدفوعًا بتهور الحرمان، أحلم بأن يكون الجانب السياسي في هذه الأوراق شديد النصاعة والوضوح والتعبير عن ضمير الإنسان المصري وأشواقه في أن يبني مستقبله في حرية تامة وديمقراطية كاملة يستحقها منذ عقود لكنه كان محرومًا. بلور الدكتور أسامة الغزالي حرب هذه الورقات في الجانب السياسي فكأنه أشبع روحي وعبر عن ضميري، هنأته بصوت مكتوم وقلت له لا تتنازل شعرة واحدة، عما يجب أن نتمسك به. ومنذ تلك اللحظة وعلى الرغم من أنه متورط في ردهات السياسة العليا، لا أعرف كيف يحافظ على استقلاله مع هذا التورط وكيف يحافظ على رؤيته وحلمه ونصاعة قلبه، لا شك أنها معركة أليمة سوف يبوح لكم الليلة بشيء من أشجانها وهو يحدثنا عن قضايا الديمقراطية.

طلبت منه أن يكتب لي سطورًا عما يريد من كلمات أن أقدمه بها، لكنني سأعزف عن السطور التي كتبها لكي أقدم لكم واحدًا من أجمل شباب مصر الواعدين الذين أجيب مشيرًا إليهم عندما يقول البعض وهل في مصر من يصلح لكذا وكذا، هاكم الدكتور أسامة الغزالي حرب.

أسامة الغزالي حرب:

لابد لي في البداية بعد هذه الكلمات الجميلة والكريمة والبليغة أن أشكر الدكتور صلاح فضل على هذا التقديم الذي أشعر أنه أضفى علي الكثير مما لا أستحقه. اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن سعادتي من أن أكون هنا في مكتبة الإسكندرية في هذا المنتدى أو المحفل الفكري المتميز، إن مكتبة الإسكندرية هي بالفعل منارة للثقافة وللإبداع وللتنوير في مصر، وهي كذلك بفضل اجتذابها لنخبة متميزة لرجال ومثقفي مصر بالإضافة إلى العاملين الجادين فيها والذين أشرف كثيرًا بالعمل معهم وممارسة الأنشطة المتميزة بجانبهم. وقد ذكرني الدكتور صلاح فضل بالموضوع الذي أعتز به كثيرًا وهو موضوع إسهامي في الشق السياسي من "وثيقة الإسكندرية"، لأن "وثيقة الإسكندرية" أتت في توقيت مهم جدًّا لمصر وفي سياق الظروف العالمية والدولية التي نعيش فيها وبالتحديد ما يتعلق بالشق السياسي أي قضية الديمقراطية.

لقد أثار الدكتور صلاح فضل الحمية والحماس لما يمكن أن يكون في هذا الموضوع من تشويق وأهمية وهو موضوع مسيرة الديمقراطية في مصر أو تطور الوضع الديمقراطي في مصر، وهو بالتأكيد موضوع مثير لي شخصيًّـــا مثلما هو بالتأكيد يشغلكم جميعًا. في الواقع، هناك أكثر من مدخل من الممكن

أن أعالج منه هذا الموضوع، وسوف أحاول تلخيص ما أريد أن أقوله وأعرضه بإيجاز لأنني في الحقيقة لا أحب فقط أن أتحدث عن الديمقراطية وإنما أيضًا أن نمارسها، ويقتضي هذا أن يكون الحوار هو الأساس وليس مجرد كلمات تُلقى من طرف يستمع إليها طرف آخر، وأتمنى أن يكون حوارًا خصبًا حرًّا ديمقراطيـــًا بلا حدود، فيجب أن نستمتع على الأقل بأن نتحدث بحرية وأن نتحاور بديمقراطية.

إن السؤال هو لماذا قضية الديمقراطية مثارة الآن في مصر وفي العالم العربي والإسلامي وفي العالم كله بهذه الحدة وبهذه القوة؟ في الواقع، إننا الآن في عام ٢٠٠٥ نواجه ضغطًا من أجل التغيير والديمقراطية لم يحدث أن كان بهذه الكثافة على الأقل منذ خمسين أو ستين عامًا نتيجة لتضافر عاملين، العامل الأول في تقديري هو عامل داخلي والعامل الثاني هو عامل خارجي.

في الواقع، إن الشوق إلى الديمقراطية والسعي إلى الديمقراطية والحلم بالديمقراطية حقيقة موجودة في تاريخ مصر وفي تاريخ الشعب المصري منذ عشرات السنين، ولن أذهب بعيدًا في التاريخ، لكنني أريد أن أقول إننا الآن في هذه اللحظة في سنة ٢٠٠٥ نجد أنفسنا أمام ضرورة وإلحاح للتغيير نحو الديمقراطية بسبب طبيعة وتطور الظروف الداخلية في النظام السياسي المصري بشكل لم يسبق له مثيل. ولقد عبرت عن هذا في أكثر من مقال كتبته في الأهرام، إننا الآن في حاجة إلى أن نتحول من الجمهورية الأولى التي ولدت بعد ثورة ١٩٥٢ إلى الجمهورية الثانية التي تولد الآن. ولكي أوضح هذه الفكرة بعض الشيء علينا أن نعود إلى بداية النظام السياسي المصري المعاصر، نحن نعلم لكي نتتبع تاريخ النظام السياسي المعاصر في مصر من الممكن أن نرجع إلى عصر محمد علي أو إلى أواخر عهد إسماعيل أو إلى فترات مختلفة، لكنني أفضل هنا أن أعود إلى عام ١٩٢٢ ، ففي هذا العام حصلت مصر على استقلالها من بريطانيا، صحيح أنه كان استقلالاً منقوصًا، إلا أنه بعد هذا العام أصبحت مصر بلدًا مستقلاً ذا سيادة وأصبحت عضوًا في عصبة الأمم في ذلك الوقت، إذن فإن النظام السياسي المصري يؤرخ له أنه بدأ في عام ١٩٢٢، أما قبل ذلك، فلم تكن مصر تتمتع بالاستقلال كدولة على الصعيد الدولي. وفي هذا العام، وفي أعقاب ثورة ١٩١٩ التي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى وتشكُّل الوفد المصري بزعامة سعد زغلول وذهابه إلى مؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية الأولى، حصلت مصر على استقلالها في عام ١٩٢٢، وبعد أن أعلن استقلال مصر وُضع أول دستور يحكم الحياة السياسية في مصر وهو دستور عام ١٩٢٣، إذن، فأول نظام معاصر شهدته مصر هو النظام الذي أنشئ بمقتضى دستور عام ١٩٢٣، وبمقتضى هذا الدستور أصبحت مصر ملكية وراثية في أسرة محمد علي، نظامها السياسي نظام ليبرالي على النموذج الغربي الذي كان سائدًا في هذا الوقت، فبعد الحرب العالمية الأولى كان النموذج الديمقراطي بدأ ينتشر، وقد تأثرت مصر بهذا النموذج، وأصبحت مصر في ذلك الوقت ملكية دستورية، فيها أحزاب سياسية وتعددية حزبية وتتمتع بالحريات الديمقراطية التي كان متعارفًا عليها في ذلك الوقت، وكان هناك مجتمع مدني بعيدًا عن قيود الدولة، كانت هناك حريات سياسية

وحريات مدنية، وشهدت مصر نظامًا سياسيـــًا شبه ليبرالي طوال الفترة من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢، وهذه هي الفترة التي نعرفها في التاريخ السياسي المصري المعاصر بالفترة الليبرالية، وفي هذه الفترة شهدت مصر بلا شك – وعكس ما يقال في كثير من الأحيان- إنجازات لا يمكن إنكارها، فالمجتمع السياسي كان حيـــًا، كانت توجد أحزاب سياسية، كان هناك زعماء سياسيون، كانت توجد منظمات مجتمع مدني وجمعيات واتحادات، كانت بدايات الحركة النقابية، كان هناك ازدهار ثقافي، وكان هناك ازدهار فكري وفني، الأسماء الكبرى لمفكرين نسمع عنهم مثل الدكتور طه حسين وعباس محمود العقاد ومحمد حسين هيكل وعشرات من الأسماء في الفن مثل محمد عبد الوهاب وأم كلثوم ويوسف وهبي ونجيب الريحاني والمثَّال محمود مختار ومن العلماء مصطفى مشرفة، والعديد من الشخصيات الكبيرة والمهمة التي عكست هذا الازدهار في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية في مصر في هذه الفترة. وأحب أن أركز على الازدهار الذي كان موجودًا في مصر في هذه الفترة على الرغم من وجود مشكلات حقيقية لا يمكن إنكارها. وغاية القول، أنه في ثلاثين عامًا شهدت فيها مصر نظامًا ديمقراطيـــًا على الرغم من كل التحفظات عليه حدث إبداع في كل المجالات، وكان الإبداع حتى في مجال الاقتصاد حيث ظهر طلعت حرب في تجربة اقتصادية أقل سوءًا بكثير مما نسمع عنه الآن، وكان يوجد ازدهار للرأسمالية المصرية في هذا الوقت وخصوصًا في الحرب العالمية الثانية. ولكن للأسف، هذه الفترة أيضًا، كان بها مشكلات عديدة – كما نعرف جميعًا – فقد كان الاستعمار الإنجليزي موجودًا، وكان يدخل في الحياة السياسية و لم تكن الأسرة المالكة على مستوى النظام الديمقراطي المأمول، و لم تكن الأحزاب السياسية على مستوى التحدي الذي يفرضه النظام الديمقراطي، وللأسف لم تسِر الأمور في مصر كما كان يُتصور لها أن تسير وفقًا للتصور الديمقراطي الليبرالي في ذلك الوقت. ومن أكبر العيوب التي ظهرت في ذلك الوقت أن النظام السياسي على الرغم من كل النواحي الإيجابية التي كانت موجودة لم يكن قادرًا على أن يستوعب تطورات جديدة حدثت في هذه الفترة في المجتمع المصري في الثلاثينيات والأربعينيات، خصوصًا عندما ظهرت حركات سياسية جديدة مثل الشيوعيين والإخوان المسلمين وحركات سياسية متأثرة بالفاشية والنازية التي ظهرت في أوروبا في العشرينيات والثلاثينيات وأيضًا ظهرت حركة الضباط الأحرار في الجيش في بداية الأربعينيات. وفي هذه الفترة – فترة ما بعد العالمية الثانية – ظهر الكثير من المشكلات في هذا النظام الديمقراطي الليبرالي القائم منذ عام ١٩٢٢، و لم يستطع أن يستجيب إلى التحديات الاجتماعية التي ظهرت في أواخر الثلاثينيات والأربعينيات وتفاقمت المشكلات والتي أدت إلى انهيار هذا النظام بقيام ثورة ٢٣ يوليو في عام ١٩٥٢.

إذن، فنحن نقول إن المرحلة الأولى التي مر بها النظام السياسي المصري منذ إنشائه في عام ١٩٢٢ هي المرحلة الليبرالية التي امتدت ثلاثين عامًا وحتى سنة ١٩٥٢،وقد بدأت بإعلان استقلال مصر وإعلان الدستور في عام ١٩٢٣ وانتهت بقيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢، هذه هي المرحلة الأولى أو المرحلة الليبرالية. وعندما قامت ثورة ١٩٥٢ غيرت هذا النظام تمامًا، أُلغي النظام الملكي وحل محله النظام

الجمهوري، وألغيت الأحزاب السياسية وحل محلها الحزب الواحد، النظام الديمقراطي القائم على الرقابة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية أصبح في الواقع يشهد سيطرة كاملة للسلطة التنفيذية على كافة السلطات الأخرى. وعندما تولى جمال عبد الناصر السلطة رسميـــًا في عام ١٩٥٤ بدأ النظام الجديد على أسس تختلف تمامًا عن النظام القديم الذي سبق وذكرته، وكان من أهم معالم النظام الجديد الهيمنة الكاملة للسلطة التنفيذية وللزعيم الفرد، جمال عبد الناصر ثم أنور السادات ثم حسني مبارك، نفس النظام القائم على سيطرة السلطة التنفيذية، السلطة شبه المطلقة لرئيس الجمهورية، السيطرة القائمة للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وكافة السلطات الأخرى، السيطرة على المجتمع المدني، حتى الجمعيات الأهلية والاتحادات والنقابات كلها خاضعة لسيطرة الدولة، والحريات الفردية ضعفت كثيرًا مع إلغاء الحياة الحزبية. شهدت مصر إذن نظامًا ديمقراطيـــًا نسخ أو ألغى تقريبًا معظم الحريات السياسية التي كانت موجودة وعلى الرغم من تسليمنا بأن معظم هذه الحريات لم تكن كاملة، إلا أن كل ذلك انتهى مع حكم يوليو ١٩٥٢ وقيام الثورة والنظام الذي أنشأته، وألغي دستور ١٩٢٣ منذ أن قامت الثورة، وتمت صياغة عدة إعلانات دستورية بعد ذلك كان آخرها الذي تبلور فيه دستور ١٩٧١. والسمات الأساسية التي قامت على أساسها ثورة يوليو هي نفس النظام الموجود حتى الآن، وهو النظام الذي يوجد به رئيس للجمهورية له سلطة تشمل تقريبًا كل شيء، هناك سيطرة مطلقة للسلطة التنفيذية والتي يوجد رئيس الجمهورية على رأسها، ولا يمكن أن نقارن معها السلطة التشريعية الممثلة في البرلمان. ومع عام ١٩٦٢حدث تأميم للصحافة، فأصبحت هناك سيطرة كاملة للدولة على الصحافة، وسرى نفس الشيء على المجتمع المدني حتى الاتحادات الرياضية والنقابات فهناك سيطرة مباشرة أو غير مباشرة من الدولة عليها، إذن، تحولنا من النظام شبه الليبرالي الذي كان موجودًا طوال ثلاثين عامًا منذ ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢ إلى نظام آخر جمهوري يُعرَّف في دراسات النظم السياسية – وبالنسبة للمتخصصين في العلوم السياسية – بالنظام السلطوي authoritarian regime ومعنى هذا نظام يتسم بسيطرة كاملة للسلطة التنفيذية على كافة السلطات والذي تضيق فيه كثيرًا الحريات السياسية والفردية بالمعنى المتعارف عليه في النظم الليبرالية والديمقراطية، وقد تم ذلك تحت شعار الثورية أو تحت الاشتراكية أو تحت شعار العدالة الاجتماعية.

وقد استمر النظام الذي أنشأه جمال عبد الناصر والضباط الأحرار منذ عام ١٩٥٢، وبعد أن مات جمال عبد الناصر تولى أنور السادات حكم مصر، وعندما مات أنور السادات تولى حسني مبارك، وظلت السمات الأساسية للنظام كما هي، مع العلم أنه مع أي نكسة كان يواجهها هذا النظام كانت تحدث محاولة لإدخال بعض السمات الديمقراطية، فعندما حدثت هزيمة يونية ١٩٦٧ والتي كانت مفاجأة للشعب المصري في ذلك الوقت، فقد كان الجميع يعيشون في ظل الإيمان والحلم بأن مصر هي أقوى دولة في المنطقة وأن هناك إنجازات عظيمة وأن النظام يسير على أفضل وجه في كافة النواحي، ولا ينسى جيلي بالذات هذه الهزيمة، وأنا أذكر عندما كنا طلبة في الجامعة، فوجئنا أن الجيش المصري الذي كان يحارب في

سيناء هُزم في ٥ يونية ١٩٦٧ هزيمة كاسحة، ومات المئات بل والآلاف من الضباط والعساكر أو عادوا سيرًا على الأقدام وكانت هزيمة مهينة، واكتشفنا ونحن طلبة في الجامعة في هذا الوقت أن هذا النظام الذي كنا متصورين أنه نظام ناجح وقوي ومسيطر وفعال هو غير ذلك تمامًا، وأن به عيوبًا جسيمة، وبدأ الناس يتساءلون عن سبب هزيمة ١٩٦٧، وكانت إحدى أهم الإجابات أننا هُزمنا لأننا كنا نفتقد الديمقراطية، نفتقد الرقابة على الحكم، نفتقد حرية التعبير، وبالتالي كل العيوب التي كانت موجودة في النظام نمت وتشعبت ثم فوجئنا مرة واحدة في يوم واحد في ٥ يونية ١٩٦٧ بهذه الهزيمة. ولذلك لم تكن مصادفة أنه عندما أراد جمال عبد الناصر أن يتجاوز هذه الهزيمة أصدر ما عُرف ببيان ٣٠ مارس، وكان أهم ما جاء في هذا البيان دعوته إلى ما أسماه بالمجتمع المفتوح، فمع أول نكسة أو هزيمة أو مشكلة صادفناها في ظل هذا النظام اكتشفنا أن المشكلة كانت أولاً وقبل أي شيء هي غياب الديمقراطية.

وبعد عام ١٩٦٧ بحوالي ثلاث سنوات مات جمال عبد الناصر، وتولى محله أنور السادات، وكان أنور السادات يعلم أن أحد نواحي القصور هو غياب الديمقراطية وسيادة القانون ودولة المؤسسات، وحاول أن يقوم بعمل بعض التعديلات، وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدأ بموضوع المنابر ثم حاول أن يُدخل التعدد الحزبي، وبدأ يقوم ينفذ سياسة الانفتاح في النظام السياسي المصري متواكبًا مع الانفتاح الاقتصادي الذي دعا إليه في ذلك الحين. ولكن الدعوة التي أطلقها أنور السادات لإحداث بعض التغيير الديمقراطي في النظام المصري وبالذات التعدد الحزبي لم تأخذ فرصة كبيرة لكي تتم، لأن أنور السادات دعا إلى هذا النظام في عام ١٩٧٦، وبعدها بشهور قليلة حدثت أحداث ١٨ و١٩ يناير، حدث احتقان في الأوضاع السياسية في مصر، فبدأ أنور السادات يفكر في اتجاه آخر تمامًا وفي نوفمبر ١٩٧٧ ذهب إلى إسرائيل، وبدأت المسائل كلها تأخذ منحًى جديدًا آخر، ولم يأخذ النظام الجديد الذي يُتصور أنه كان متجهًا نحو التعدد الحزبي فرصته لكي يُمارَس.

وبعد اغتيال أنور السادات دخلنا في مرحلة جديدة هي مرحلة الرئيس مبارك، لم يسعَ الرئيس محمد حسني مبارك الى إحداث أي تغيير جذري على النظام الذي ورثه، إنما اهتم بإحداث نوع من الاسترخاء في الحياة السياسية، بدأ عهده بفكرة المصالحة مع القوى السياسية الموجودة، وإذا كان أنور السادات اقترح فكرة التعدد الحزبي التي لم تأخذ أي فرصة في وجوده لكي تُطبق، بدأت تُطبق في عهد الرئيس مبارك، وإن كانت الملامح الأساسية للنظام السياسي المصري الذي أنشئ بداية من انطلاق الثورة هي نفس الملامح التي ظلت مستمرة بحيث لم يحدث تغيير جذري على الرغم من أن النظام بدأ يتحدث عن التعدد الحزبي ثم حدثت بعض الحريات في مجال الصحافة، ليست الصحافة القومية التي تملكها الدولة، وإنما بدأت الفرصة لظهور صحافة حزبية ثم صحافة مستقلة نراها حتى الآن، وحدثت بعض التعديلات أو التغييرات الجزئية مثل مسألة حرية الصحافة، وبعض التغييرات الجزئية في بعض القوانين، وبعض التعديلات

الخاصة بالمرأة وبالشباب إلى آخره، لكن نستطيع أن نقول إن النظام السياسي المصري ظل محتفظًا حتى الآن بكافة عناصره وهو النظام الذي أنشئ -كما قلنا- بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ويتسم بالسيطرة شبه المطلقة من السلطة التنفيذية على بقية السلطات، والحكم الفردي حيث إن رئيس الجمهورية له سلطات مطلقة تقريبًا في كل شيء، كما أن حرية الصحافة والمجتمع المدني والنقابات والجمعيات والاتحادات تخضع لسيطرة كاملة أو شبه كاملة من جانب الدولة، وغير ذلك من نواحي القصور التي ظلت مستمرة في النظام السياسي المصري.

ومن الممكن أن يُطرح سؤال عن ما هو الجديد في نظام عمره الآن أكثر من خمسين عامًا، الجديد أنه مع مرور الوقت وبسبب انعدام الديمقراطية وبسبب انعدام ما تتطلبه الديمقراطية من محاربة للفساد ومن شفافية ومن إعطاء الفرصة للأجيال الجديدة وللدم الجديد، فبسبب حرمان النظام من هذا كله بدأ التدهور في النظام السياسي المصري يزداد شيئًا فشيئًا، وليس مصادفة الآن أن نقول إن هناك رغبة في التغيير، لأن هناك مشكلات حقيقية في مصر لا تحتاج إلى متخصص للتعرف عليها، فعندما نقول إنه حدث تدهور في الأداء المصري في التعليم وفي الاقتصاد وفي السياسة الصحية وفي السياسة السكانية، وكلها مسائل لا تحتاج إلى معرفة من نوع معين لكي نبين أوضاعها، فلا شك أن التعليم تدهور في مصر في الثلاثين عامًا الأخيرة، ولا شك أن الأوضاع الاقتصادية تؤثر على كل أسرة مصرية حتى أنه على الأقل كل أسرة مصرية لديها فرد عاطل، فلدينا مشكلة بطالة حقيقية، الخدمة الصحية لا شك أنها متدهورة، فالمواطن الفقير الآن لا يستطيع أن يجد الحد الأدنى من العلاج بشكل عادي، حتى التغييرات الإيجابية التي حدثت في السياسات الاقتصادية هناك حدود على فعالياتها الآن، وفي المقابل في السياسة الخارجية لا شك أن دور مصر ومكانتها الخارجية قد تدهورت على الصعيد العربي وعلى الصعيد الأفريقي وعلى الصعيد الدولي.

إذن، فالمبرر الذي يجعلنا الآن نتحدث عن ضرورة المراجعة الحقيقية لما يحدث الآن هو ذلك التدهور الشامل الذي حدث في الحياة السياسية المصرية، وربما تكون قد حدثت بعض الإنجازات في هذا المجال أو ذاك أو حدثت بعض التغييرات الإقليمية مثل حدوث مستوى إنجاز في بعض المحافظات في مصر على مستوى محلي أفضل من غيرها، ولكن هذا النوع من الإنجازات في الواقع إنجازات محدودة ومرتبطة بمنطقة معينة أو بمكان معين، وأن الإنجاز الشامل والتحول الشامل قطعًا تعرض إلى مشاكل كثيرة. ولذلك فالسؤال المطروح الآن لماذا نحن الآن نسعى إلى الديمقراطية ونتحدث عن الديمقراطية؟ والإجابة عن ذلك أننا نسعى إلى الخروج من حالة التدهور العام الشديدة والقائمة والتي نسعى بناء عليها إلى التغيير. ويشير البعض إلى أن الإصلاح الشامل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يستلزم ضرورة وجود الديمقراطية، لكنني أؤكد أنه يستلزم وجود الديمقراطية، وقد نكون في حاجة إلى إصلاح اقتصادي واجتماعي وثقافي، ولكن في اعتقادي أن المفتاح لهذا كله هو الإصلاح الديمقراطي، ومن الممكن أن نناقش

هذه النقطة، ولكن في هذه اللحظة، ولكي نخرج من عنق الزجاجة لابد أولاً أن نبحث عن الديمقراطية، ونحن لن نتفلسف في مسألة الديمقراطية ولن نخترع مفاهيم جديدة، فالديمقراطية معناها ذلك النظام الذي بمقتضاه تُحكم البلد ويُحكم المجتمع ويُحكم الشعب من خلال أجهزة ورجال منتخبين انتخابًا حرًّا حقيقيًّا ويضمن أن يصل إلى مواقع السلطة والمسئولية أفضل العناصر، وأن تتم الرقابة على السياسات العامة من خلال الحريات العامة من خلال حرية الصحافة ومن خلال حق كل مواطن أن ينتقد أي مجال من المجالات وأي مسئول من المسئولين، ولن نخترع الديمقراطية، فهي موجودة في كل البلاد المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية، في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان والهند، والديمقراطية مبادئها معروفة ومناهجها معروفة وإنجازاتها معروفة.

إذن، فالعنصر الأساسي الكبير الذي يدعو إلى أن نتجه بشكل جاد إلى الديمقراطية هو حالة التدهور الشاملة التي لابد من مواجهتها، لأنه لو استمرت مصر في هذا الطريق، فسوف يكون وضعنا أسوأ بكثير من بلاد أخرى، لأنه لا يناظرنا إلا بعض البلاد في إفريقيا أو أمريكا اللاتينية. ولكن المهم أنه في هذه اللحظة – وهذا هو الجديد في الموضوع – أننا الآن وصلنا إلى إحساس أنه لابد من التغيير الديمقراطي بسبب هذه العوامل والضغوط من الداخل، وفي نفس الوقت، هناك ضغوط خارجية تدفع أو تزكي التحول نحو الديمقراطية، ونشاهد في خلال تفرد هذه اللحظة، أنه في الوقت الذي نكتشف فيه من واقع مشكلاتنا ومن واقع تطورنا السياسي أنه لابد أن يحدث تحول ديمقراطي حقيقي، نرى أصواتًا من الخارج تنادي في نفس الاتجاه، وهذه مسألة واضحة، فلدينا الضغط الأمريكي والضغط الأوروبي والضغط الدولي نحو الديمقراطية ونحو التعددية السياسية ونحو نمط معين من الممارسات، ويوجد حاليًّا الضغط الدولي والرقابة الدولية والضغط الدولي لكي يتم هذا التغيير، وتشهد هذه اللحظة التاريخية التضافر بين الخارج والداخل، والتي تعبر عن عبقرية وخصوصية هذه اللحظة التي نعيش فيها الآن.

مصر والمنطقة العربية بالذات من أكثر المناطق تأثرًا في أوضاعها الداخلية بالظروف الخارجية، وهذه مسألة ربما في المناقشات نستطيع أن نتعمق فيها كثيرًا، لكن هناك مسألة يجب الإشارة إليها في سرعة شديدة، وهي أننا في تطورنا السياسي نتأثر بالأوضاع السياسية المحيطة بنا، وسوف نعود في موضوع السياسة الخارجية لما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر في هذا الوقت النظام الدولي القديم الذي كان مبنيًّا على الصراع والتنافس بين الشرق والغرب، بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، بين المعسكر الشيوعي والمعسكر الرأسمالي، في أواخر الأربعينيات وبعد الحرب العالمية الثانية كانت المصالح الكبرى في الشرق الأوسط تتركز حول ثلاث مصالح للولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي، أولاً ضرورة الحصول على البترول من هذه المنطقة لأن البترول مسألة هامة، ثانيًا المحافظة على دولة إسرائيل، وثالثًا تجنب وقوع المنطقة تحت السيطرة الشيوعية. كانت هذه هي المصالح التي تسيطر على السياسة الدولية

في هذه المنطقة من العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتالي، فالعالم الخارجي والقوى التي كانت مسيطرة على هذه المنطقة والتي هي أساسًا الولايات المتحدة الأمريكية ثم القوى الغربية الأخرى وبالذات بريطانيا وفرنسا كانت مصالحهم محددة في هذه المنطقة، ولم يكن يهمهم لكي تتحقق هذه المصالح أن تكون في هذه المنطقة ديمقراطية، ولكن ما كان يهمهم أن تُحكَم هذه البلاد بشكل كفء، وأن تكون هناك حكومات قوية تُحكم السيطرة على هذه الشعوب بحيث يستطيعون تحقيق مصالحهم. ولم يتحدث الأوروبيون ولا الأمريكيون عن موضوع الديمقراطية لا في الثلاثينيات ولا في الأربعينيات ولا في الخمسينيات ولا في الستينيات، لأنها مسألة لم تكن تهمهم كثيرًا، كل ما كان يهمهم أن يسيطروا على المنطقة لتحقيق مصالحهم، لأن منطقتنا العربية بحكم موقعها الفريد بها مميزات فريدة في العالم كله، أولاً فيها أكبر قدر من البترول في العالم، ثانيًا خُلقت قي قلبها إسرائيل التي لها أهمية استراتيجية عند الأمريكان والأوروبيين، ثالثًا بحكم موقعها الجغرافي فهي قريبة من القوى الأخرى المنافسة التي كانت ممثلة في الاتحاد السوفيتي والمعسكر الآخر الشيوعي، ولأجل ذلك كله كان يوجد هناك اهتمام بهذه المنطقة، ولم يكن الأمريكان مهتمين بأن تسودها ديمقراطية أو غير ديمقراطية، وهذه الحقيقة ظلت هي السائدة في المنطقة حتى السبعينيات، وفي سياق الصراع السياسي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية كان يحدث شيء غريب، إن الأمريكان لكي يواجهوا الاتحاد السوفيتي سواء في العالم العربي أو في البلاد المتاخمة أو في جنوب آسيا، دعموا القوى الإسلامية المحافظة لكي تكون عنصرًا أساسيـــًا في مواجهة الاتحاد السوفيتي والشيوعية الدولية. وقد كان توجه الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي مهتمـــًا بتدعيم القوى المحافظة في ذلك الوقت، وقد أدى هذا من ناحية إلى أن النظم التي كانت سائدة في المنطقة هي النظم المحافظة، النظم اللا ديمقراطية، وفي نفس الوقت تم تشجيع الحركات الإسلامية المتطرفة والمتشددة، وظهر هذا أكثر ما يكون في تشجيع القوى الإسلامية في الصراع مع الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، وكل ما يمكن ذكره وبإيجاز في هذه النقطة هي أنه بعد هذا الصراع الطويل حُسم الصراع لمصلحة المعسكر الرأسمالي، وسقط الاتحاد السوفيتي وهُزم في أفغانستان، وتحول النظام العالمي من نظام يشهد تناقضًا بين الشرق والغرب، أي بين روسيا وأمريكا، إلى نظام تسيطر فيه الولايات المتحدة الأمريكية على العالم كله وهو ما نسميه بالنظام العالمي الجديد.

وفي نفس الوقت، أدى هذا إلى أن يبحث الأمريكان بعد أن انتصروا وبعد أن فرضوا السيطرة على العالم أن يبحثوا عن العدو الجديد لمواجهته بعد أن سقط الاتحاد السوفيتي القديم، وكان هذا السؤال مطروحًا على الأمريكان وعلى العالم الأوروبي وعلى العالم الغربي بأكمله، ولذلك ليس مصادفة أنه في عام ١٩٩٤ بعد أن سقط الاتحاد السوفيتي وبعد أن فرضت الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على العالم أن تظهر نظرية لمؤلف أمريكي مشهور هو صمويل هنتنجتون قال فيها إن العالم الآن لم يعد يحكمه الصراع بين الأيديولوجية الماركسية والأيديولوجية الرأسمالية وإنما يحكمه الآن الصراع بين الحضارات، وقال إن الحضارة الغربية التي تتمثل في الحضارة الأمريكية والحضارة الأوروبية تواجه الآن تحديًا من قوتين في العالم وهما العالم

الإسلامي من ناحية والصين من ناحية أخرى، وأضاف أن التحدي العاجل هو التحدي الصادر من العالم الإسلامي، وأن العالم الإسلامي به قوى متطرفة كثيرة سوف تمثل الخطر القادم الذي سوف يهدد الولايات المتحدة والعالم الغربي. و لم يكن مصادفة – وهو شيء غريب للغاية – أنه بعد أن قال هذا الكلام في عام ١٩٩٤، حدث بالضبط عام ٢٠٠١ ما ينطوي عليه هذا التنبؤ بأن هاجم بعض من ينتمون إلى العالم الإسلامي وإلى الإسلام المتشدد أمريكا في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ودشَّن هذا الحدث المعركة الجديدة التي بدأت تتفجر في العالم، وما بدأ يُقدَّم في المعسكر الغربي وفي الولايات المتحدة الأمريكية على أنه الإرهاب الدولي.

والسؤال الآن من أين يأتي هذا الإرهاب الدولي؟ اكتشف الأمريكيون والأوروبيون أن وجود مشاكل سياسية واقتصادية وثقافية في العالم العربي وفي العالم الإسلامي يؤدي إلى ظهور تيارات متطرفة وأفكار تهدد مباشرة الولايات المتحدة الأمريكية وتهدد مباشرة المعسكر الغربي، وبدأوا في مواجهة هذا الخطر، وبدأت الترسانة الهائلة من معاهد الأبحاث والجيوش ورجال المخابرات وكل القوى التي كانت مكرَّسة للعدو القديم وهو الاتحاد السوفيتي تُكرَّس لمواجهة الخطر الجديد وهو الإرهاب أو الإرهاب الإسلامي، وفي هذا السياق بدأ الأمريكان يقولون – وشاركهم الأوروبيون في قولهم – إنه من مصلحتهم المباشرة أن الأمن القومي الأمريكي والأمن في أوروبا وأمن وسلامة الشعوب في هذه البلاد تقتضي القضاء على جذور الخطر الموجودة في العالم العربي وفي العالم الإسلامي، لأن هذه البيئة تولد قوى تهددها ليس فقط بشكل خارجي وإنما في عقر دارها، وما حدث في واشنطن وفي نيويورك أكمله بعد ذلك ما حدث في مدريد وما حدث في لندن، كل هذه الأحداث بدأت تضخم من هذا الخطر الذي انعكس في الدعوة والضغوط الأمريكية والغربية للإصلاح في العالم الغربي وفي العالم الإسلامي الذي أخذ أساسًا فكرة التغيير الديمقراطي.

وهنا لابد من التأكيد على أن هذا الضغط من الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي للتغيير الديمقراطي في هذه البلاد ليس نابعًا من نواحٍ مثالية، أو بسبب نوايا طيبة في أن تتمتع الشعوب في هذه المنطقة بالديمقراطية، فالسياسة الخارجية الأمريكية لا تتحدث إلا بالمصالح، وإن مصالحهم تستوجب الآن أن تقل المشكلات في هذه البلدان، وأن تظل المشكلات التي تحدث فيها محصورة داخلها وليس أن تتحول خارجها لكي تهددهم في بلادهم وتهدد مواطنيهم.

ولذلك فإن هذه اللحظة في الواقع تمتلك تفردها من هذه الفكرة، فهناك طلب من الداخل، ومن شعوب المنطقة وأبنائها من مصر وسوريا ولبنان والأردن والجزائر واليمن وغيرها للضغط من أجل تحقيق الديمقراطية، وفي نفس اللحظة، هناك ضغوط خارجية ترى من مصلحتها أن تتم عملية تحول ديمقراطي.

في الحقيقة، إن هذه اللحظة التي تشهد هذا التداخل بين الضغط الداخلي والضغط الخارجي تعتبر لحظة فريدة، وفي مصر نجد أن السعي إلى التغيير الديمقراطي ليس سهلاً وأن المقاومة ضارية، وأنه يجب أن نتذكر أنه بعد خمسين عامًا من الحكم السلطوي، ظهرت وترسخت مصالح وقوى من مصلحتها أن تحافظ على الوضع القائم وليس من مصلحتها أن يحدث التحول الديمقراطي الحقيقي، ولكن، نتيجة للتوافق بين الضغوط الداخلية والضغوط الخارجية بدأ النظام في مصر يستجيب بعض الشيء إلى هذه الضغوط، وحدث تحول مع إعلان الرئيس مبارك في ٢٦ فبراير الماضي عن الدعوة إلى تغيير المادة ٧٦ من الدستور، وبالطبع التحول الديمقراطي في مصر مسألة أوسع بكثير من تعديل مادة في الدستور، إنما قيمة تعديل هذه المادة أنها تتعلق بمسألة شديدة الحساسية وهي انتخاب رئيس الجمهورية الذي يحتل مكانة مركزية في النظام السياسي المصري. ولذلك لم تكن مصادفة أنه عندما أعلن الرئيس عن هذا التوجه، حدث ما يشبه الانفجار في الحياة السياسية المصرية وبدأت كل الأفكار والصراعات والأشواق والآمال في إحداث تغيير ديمقراطي تظهر وتتبلور، وانعكس هذا في الصحف وانعكس في أنشطة المجتمع المدني والنقابات والجامعات، وبدأت قوى كثيرة تنشط في المجتمع وهناك بالفعل ضغط حقيقي لإحداث التحول الديمقراطي.

وفي الحقيقة، فإن أبرز مثال يوضح كيف أن هناك مقاومة ضارية لموضوع الديمقراطية وللتحول الديمقراطي الحقيقي هي الطريقة التي عولجت بها مسألة التعديل الدستوري، لأنه عندما طُرح هذا الموضوع كان هناك نوع من الأمل والتوقع لأن يؤدي هذا إلى إحداث تغيير حقيقي في النظام السياسي المصري يتيح التنافس على منصب رئيس الجمهورية مجموعة من المرشحين الأكْفاء الجادين الذين يعبرون بالفعل عن قوى سياسية في المجتمع المصري، وأن يدخلوا جميعًا في تنافس من الممكن أن نشاهده على غرار أي تجربة ديمقراطية تحدث في العالم المتقدم، لكن للأسف، فالطريقة التي صيغ بها هذا التعديل جعلت المسألة أكثر صعوبة، لأننا لو فحصنا هذا التعديل سنجد أنه فرَّق بين المستقلين والأحزاب، وفرَّق بين المدى القصير والمدى البعيد، فعلى المدى القصير – أي الانتخابات الحالية – نجد أنه من حق كل حزب أن يقدم مرشحًا، ولكن بالنسبة للمستقلين، فإن المرشح المستقل الذي يريد أن يرشح نفسه عليه أن يحظى بمائتين وخمسين صوتًا منهم خمسة وستون صوتاً من مجلس الشعب وخمسة وعشرون صوتًا من مجلس الشورى وباقي الأصوات من المجالس المحلية، وهو موضوع صعب يستحيل عمليـــًا على أي إنسان مستقل أن يحصل عليه، وبالتالي أُغلق الباب أمام القوى السياسية المستقلة وأتيح فقط للأحزاب، وإذا أخذنا في الاعتبار أن الأحزاب معظمها لا وجود لها في الحياة العامة وليس لها وزن حقيقي، لاكتشفنا أن الطريقة التي صيغت بها هذه المادة في الواقع لا تلبي الحد الأدنى من الأمل نحو تحقيق تنافس حقيقي ديمقراطي. ولو نظرنا إلى المدى البعيد، نجد مشكلات من هذا النوع تتعلق بمشاركة الأحزاب وفكرة أن الحزب لابد أن يكون له ٥% من مقاعد البرلمان. وأنا أتصور أننا في هذه اللحظة ونحن نتحدث عن الديمقراطية وعن التطبيق الديمقراطي في مصر،

يجب أن تكون لدينا درجة معينة من التوازن في تقييم ما حدث، ولاشك أن إلغاء نظام الاستفتاء على رئاسة الجمهورية يعتبر تطورًا ديمقراطيـــًا حقيقيـــًا وخطوة إيجابية لا شك فيها، ولكن مازلنا لم نصل إلى تحقيق ما ينبغي أن يكون.

ومع ذلك، فإن النقاشات والجدال الواسع الذي يشهده المجتمع المصري والصراع السياسي وصراع الأفكار الموجودة في المجتمع المصري فجرت على الرغم من كل هذه القيود فرصًا وفتحت آفاقًا غير مسبوقة، وربما لو عدنا إلى أربعين أو خمسين عامًا مضت لا نجد مثيلاً لها في الحياة السياسية المصرية، ولذلك فإن المناقشات التي تحدث الآن وتوعية المواطنين التي تتم بصورة كبيرة تمثل تراكمات نحو المثل الأعلى الديمقراطي الذي نطمح إليه، وأبرز مثال على هذا أنه بسبب الأحزاب السياسية الرسمية الموجودة في الفترة الماضية ومنذ أن أُدخل التعدد الحزبي في عام ١٩٧٦، لم تكن هذه الأحزاب تمارس الحياة السياسية الحقيقية ولا تشارك مشاركة حقيقية، مما أدى إلى أنها أصيبت بحالة من الضمور، ومنها حزب الوفد وحزب التجمع والحزب الناصري والأحزاب الأخرى لسبب بسيط أن أي حزب سياسي مثل أي كيان حي إن لم يكن يمارس عمله ويمارس نشاطه فسيُصاب بالضمور. ولو تتذكرون فإن حزب الوفد في أول ظهوره في الحياة العامة في مصر سنة ١٩٨٤، وأول مؤتمر عقده كان في منطقة الدلتا حضره حوالي نصف مليون مواطن، والآن لا يستطيع حزب الوفد أن يعقد مثل هذا المؤتمر ولو بعُشر هذا العدد، فالمسألة اختلفت كثيرًا، والأمر نفسه ينطبق على الأحزاب الأخرى نتيجة عدم الممارسة السياسية الحقيقية.

إن أي مناقشة للتحول الديمقراطي في مصر، وبسبب الفراغ نتيجة أن الأحزاب السياسية الموجودة ضعيفة، كان من الطبيعي أن يُفتح الباب لظهور أحزاب وقوى سياسية وحركات جديدة أبرزها بروز الحركة المصرية للتغيير "كفاية" والتجمعات التي بدأت تظهر مثل "التحالف الديمقراطي" و"التآلف الوطني" وأسماء أخرى كثيرة، وأنا أتوقع في الحقيقة أن تظهر المزيد والمزيد من التنظيمات التي تسعى إلى الديمقراطية وإلى التعبير الحقيقي عن قوى الشعب.

والمشكلة الحقيقية الموجودة الآن أن الصراع السياسي الآن على التغيير السياسي في مصر وعلى التغيير الديمقراطي ما يزال حتى اللحظة الراهنة يجري على مستوى شريحة ضيقة من المجتمع المصري وبعيدة في الواقع عن الجماهير العادية، وهذه نتيجة منطقية لأنه بعد خمسين عامًا من الركود السياسي ليس من السهولة بمكان أن تحدث عملية تسييس شاملة للجماهير المصرية ولا أن تصل عملية التسييس إلى أسفل، ومع ذلك فالمسألة سوف تأتي مع الوقت ومع الممارسة وبالتدريب، لأن المبدأ الذي يجب أن نتفق عليه جميعًا أنه لا بديل عن التغيير والتطوير الديمقراطي في مصر. وقد يتحدث بعضكم عن الإصلاح الاقتصادي وحل مشكلة البطالة باعتبارها أولوية، وقد يتحدث البعض الآخر عن الحاجة إلى إحداث تغيير ثقافي كبير

في الشعب المصري، وقد يتحدث آخرون عن إحداث تغييرات اجتماعية مهمة تتعلق بمشاكل نعلمها كلنا على الصعيد الاجتماعي، وأنا أعتقد في الحقيقة أن المفتاح لهذا كله هو الديمقراطية والإصلاح السياسي، والذي يتوهم أنه من الممكن أن يتم إصلاح اقتصادي أو توفير فرص عمل أو إتاحة فرص هائلة للاستثمار بدون إصلاح سياسي ديمقراطي يكون مخطئًا، لأنه لا يمكن في هذه اللحظة إلا أن نبدأ بالإصلاح السياسي والديمقراطي، والذي من شأنه أن يخلق المناخ الملائم في المجتمع لكي يتم الازدهار في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذه هي تجربة مصر القديمة وتجربة العالم كله، وقد يقول البعض إن هناك بلادًا في آسيا قد حققت تقدمًا اقتصاديـــًا بدون ديمقراطية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وسنغافورة، وهذا صحيح، إلا أنه بعد فترة معينة من الإصلاح الاقتصادي، بدأت الجماهير تضغط من أجل التغيير الديمقراطي لأنه في لحظة معينة لا يكفي أن يكون هناك كفاءة اقتصادية، بل لابد أن تجد هذه الكفاءة الاقتصادية مناخًا للازدهار، ولو سألت عن سبب مشكلة أي مستثمر في مصر، هل هو نقص المال؟ فسيقول كلا فالمال متوفر، هل هناك مشكلة في القوى العاملة؟ فسيقول كلا فهي متوفرة أيضًا، هل هناك مشكلة في القدرة التنظيمية؟ فسيقول كلا، وإن أي دارس للاقتصاد والتجارة يعرف أن الأرض والعمل ورأس المال كلها من عوامل النمو الاقتصادي، وعوامل نمو أي مشروع اقتصادي يتوقف على محاربة الفساد، وأن يكون هناك انضباط واحترام للقانون، وأن تكون هناك درجة عالية من الشفافية، وكلها متطلبات سياسية وليست متطلبات اقتصادية. وعلى هذا الأساس، فإن الوعي بأهمية التحول الديمقراطي والتغيير السياسي أساسي لكي يمكن أن نحدث تقدماً في كافة المجالات.

نحن الآن أمام لحظة فارقة في تاريخ مصر وفي تاريخ المنطقة العربية كلها، إما أن نكون أو لا نكون، والحل أو المفتاح هو أن نتحول بالفعل إلى نظام ديمقراطي حقيقي يحكم الشعب فيه نفسه بنفسه، ويختار ممثليه بنفسه ويراقبهم ويضمن وجودًا عصريًّا يستطيع أن يضع بلادنا على قدم المساواة مع البلاد المتقدمة الأخرى في العالم، وأنا أعتقد أن هذا الإيمان بالديمقراطية والسعي لها مسألة أساسية من أجل مستقبل مشرق وأفضل إن شاء الله.

صلاح فضل:

سأبدأ بثلاثة أسئلة للدكتور أسامة الغزالي حرب كنت أتوقع أن يمسها لكنه تهرَّب منها وربما نسيها، السؤال الأول: بعد هذه السنوات الخمسين من النظام السلطوي، تدربت أجهزة السلطة على تزييف إرادة الشعب وتزوير الانتخابات، منذ ١٩٤٩ لم تجرَ انتخابات حرة في مصر، أصبح الشرطي يعتقد أن تزوير الانتخابات واجب وطني قومي يتقاضى عليه مرتبه وليس خيانة لهذا الوطن، كيف يمكن أن نضع حدًّا لهذه العادة المرضية المزمنة حتى ننعم في مصر بصندوق انتخابات شفاف وحقيقي بدون تدخل السلطة، أليس من الضروري أن تكون الانتخابات إما بالإشراف القضائي الكامل أو بالإشراف الخارجي إذا اقتضى

الأمر؟ السؤال الثاني: كيف يمكن لحياة سياسية ناضجة ألا تعترف بالقوى السياسية الحقيقية الموجودة في الوطن، القوى الدينية لها أطياف عديدة جدًّا، بعضها مدُان لأنه يستخدم العنف والإرهاب وبعضها يطور خطابًا مدنيـــًّا، ألا يمكن لهذه القوى أن تندرج في النسيج السياسي المصري وتعبر بذلك حقيقة عن قطاع كبير من أفراد هذا الشعب؟ السؤال الثالث: من الذي يوقف عبث ترزية القوانين الذين يفسدون كل المشروعات، والذين يحولونها لتأليه الحكام وخدمة السلطة إذا كان الشعب لا يملك إيقاف هذا العبث من المستفيدين وترزية القوانين من الذي يفعل ذلك؟ فهذه هي التحديات التي نواجهها في بداية ممارسة السلطة.

مصطفى فارس رضوان (طالب بقسم الجغرافيا – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية):

ما الأسباب التي تحول دون تطبيق الديمقراطية الكاملة في مصر؟ ما تعليق الدكتور أسامة الغزالي حرب على من يقول إننا شعب غير مؤهل للديمقراطية الآن؟ ما تصورك للانتخابات الرئاسية القادمة من حيث نزاهة الانتخابات؟ ولمن تتوقع الفوز ولماذا؟ أشار الدكتور أسامة الغزالي حرب إلى أن هناك قوى من مصلحتها الاحتفاظ بالوضع على ما هو قائم عليه الآن، فما هي تلك القوى ولماذا تريد ذلك؟

سعيد زلط:

إذا أراد الشعب يومًا الديمقراطية فلابد أن يستجيب القدر، تساؤل عام قومي، ونحن الآن في موقعة الديمقراطية في مصر، بستان الفاكهة المحرمة أو حدائق الشيطان أو عناقيد العنب، متى يدلي الدكتور أسامة الغزالي حرب بدلوه كما فعل الكثيرون حيث خرج من الصمت الكثير من شخصيات مصر التاريخية لأن هذه المرحلة الحالية تاريخية وهامة جدًّا، وأنا أُذكِّر بالعظيم الكبير عزيز صدقي.

هناك رأي أقوله الآن للمرة الأولى في تاريخ مصر، وأنا أعتز بهذا الرأي الشخصي كالصدمة وأسجله في هذا المحفل الدولي وأحتفظ بحقي الدستوري رقم ٦٣، وأرجو ألا يؤخذ إلا كرأي قومي، هذا رأيي الشخصي وأسجله بعد عمر طويل في الحياة السياسية، أطالب بإلغاء منصب رئيس الجمهورية في مصر والاكتفاء بمنصب رئيس مجلس الشعب وهو الذي يعين الوزراء والوزارة البرلمانية نيابية فرنسية، وأن يكون هناك نظام يملك ولا يحكم وأن يعود هذا النظام، وهذا النظام منه نماذج كثيرة في دول كالهند وماليزيا وليبيا وبعض دول أوروبا القديمة وروسيا الاتحادية وليس نظامًا رئاسياً أمريكيـــًّا.

صلاح فضل:

أسجل للتاريخ أن الدكتور أسامة الغزالي حرب كان الوحيد الذي اعترض في مجلس الشورى على الصيغة الأخيرة من تعديلات المادة ٧٦.

عبد الفتاح متولي:

أقسم بالله العظيم أنه لا يستقيم الأمر إلا إذا استحضرنا العاقبة، وحتى نستحضر العاقبة فلابد أن نحكم بما أنزل الله، وأنه بنص الآية "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون"، وهذا الشعب الذي قدم فلذات أكباده في حروب كثيرة، هذا الشعب الذي قدم كل ما يملك، وهذا الشعب الذي ضحى بكل شيء لا يُساق كما تُساق الأنعام ولا هو كالتيس في البيداء يقتله الظمأ والماء فوق ظهره محمول ! وأتساءل على أي أساس قُننت هذه المرتبات وما يُسمى بالمعاشات، هل على مقياس ريختر الخاص بالزلازل ؟!! لا أعرف، هل على مقياس الشياطين؟!! لا أعرف، وقد عاد الإقطاع مرة أخرى، وهذا الكلام غير موجود إلا في الأدغال، وعلينا أن نسأل دولاً أخذت منا ثقافتنا وسبقتنا كثيرًا، ونحن نريد ديمقراطية "وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون"، وإذا لم تُرد الحكومة إصلاحًا في الأرض وإذا لم تُرد إصلاحًا للشعب، فلتسقط الحكومة ويحيا الشعب.

سعد مهلل:

إن عدم وجود الصف الثاني في معظم الهيئات والمؤسسات مشكلة مزمنة داخل مجتمعنا، ناهيك عن القصور الواضح في دور الأحزاب على الساحة السياسية، فإلى ماذا يُرجع الدكتور أسامة الغزالي حرب عدم وجود أية وجوه مقارنة بين المتنافسين على منصب الرئاسة؟ أيضًا، بالنسبة لأحداث ١١ سبتمبر، فقد كانت ومازالت وستظل علامة في التاريخ، فهل ستكون أحداث ٧ سبتمبر القادم إن شاء الله في مصر من شأنها إحداث التغيرات المنتظرة والمرجوة داخل وخارج مجتمعنا؟

مهدي بندق:

عندي ملاحظة منهجية كنت أود أن أوجهها للمحاضر الدكتور أسامة الغزالي حرب، وهي تتعلق بإشارته للتاريخ المصري منذ عام ١٩٢٢ وما قبل ذلك ثم إلى ما بعد ذلك وفي سياق منهج يفترض أن هناك فصلاً بين البنية التحتية للاقتصاد والبناء الفوقي للاقتصاد المتعلق بالسياسة والقوانين وما إلى ذلك، وقد لفت نظري ما حدث في القاعة من أحاديث من الزملاء وأتوجه بالسؤال إلى الدكتور صلاح فضل وأقول له كيف يمكن أن يطور فصيلاً فاشستيـــًا خطابه السياسي ليصبح قوة سياسية حقيقية بينما هو معاد حقيقة للديمقراطية من الألف إلى الياء لأنه يعتمد على ما يسمى الثيوقراطية أو حكم الآلهة وليس حكم الشعب.

محمد الجمل:

بالنسبة للضرورات التي تدعو إلى تحقيق الديمقراطية، أقول إننا لاحظنا أنه منذ عام ١٩٧٠ وحتى الآن وهي فترة تصل إلى ٣٥ عامًا، لم أشعر خلالها أن هناك مشروعًا وطنيـــًا متكامل الأبعاد يدلنا

على ما يجب أن نفعله وما هي ظروفنا وما هي إمكانياتنا وكيف نحقق مشروع مستقبل هذه البلاد؟ ونحن في حاجة إلى الديمقراطية لعمل مشروع وطني. المسألة الثانية هي أن عملية التنمية التي تمت في مصر كلها تنمية استهلاكية وتنمية سياحية في غياب قاعدة علمية وتكنولوجية لم ننفق عليها شيئًا، كذلك، في خلال الأربعين عامًا الماضية، اتسعت الطبقة المتوسطة كثيرًا وأصبحت لها حاجات ومطالب من خلال درجة وعيها العالي، فما الذي فعلناه لهذه الطبقة المتوسطة، وما الذي سنفعله؟ لأن هذه الطبقة هي التي تطالب بالديمقراطية. كذلك، بالنسبة لقضية الإرهاب والضجة المثارة حولها، أقول إن قضية الإرهاب لا تُحل بأسلوب أمني وإنما تُحل بتغيير في بنية المجتمع وتأسيس نظام فيه عدالة ورخاء وتنمية.

أحمد إبراهيم:

أرجو أن يحاول الدكتور أسامة الغزالي حرب أن يفسر لي شكًّا موجودًا عندي حول المفهوم الديمقراطي المطروح في المنطقة الآن يبدو لي – وقد أكون مخطئًا – أنه مفهوم كومبرادوري، بمعنى أن المطلوب موظفون ديمقراطيون يعملون لصالح الرأسمالية العالمية. النقطة الثانية هي أنه أمامنا تجربة العراق واضحة وتطرح سؤالاً: هل النمط أو النموذج المطروح للديمقراطية لا يجعل مصر مثل لبنان؟ وإذا لم يُـــلبننها، أليست القوى المؤهلة الوحيدة حاليـــًا للسيطرة على الشارع السياسي هي الخطاب الدوجمائي الإسلامي؟

أحمد عبد النبي:

أتصور أنه لو أجريت انتخابات كاملة الشفافية كلها حرية وديمقراطية، فإن التيار الذي سيحكم الوطن في المستقبل هو التيار الأبعد عن الديمقراطية، وأخشى أن تتكرر في مصر تجربة الجزائر.

حسني عبد الرحيم:

هناك مشكلة متعلقة بالحكم، ولو رجعنا إلى موضوع الأزمة لوجدنا أن من هم في السلطة لم يستطيعوا أن يحكموا كما اعتادوا، وأن من هم في القاع لم يستطيعوا أن يُحكَموا مثلما تعودوا، والوضع الحالي لا يمكن أن يستمر، والمشكلة أن الجديد لا يولَد، فلقد مات القديم والجديد لا يولَد.

مارك عياد:

لقد تحدث بعض الحضور عن وضعية المسلمين، وأنا قبطي فأين أذهب؟ هل أذهب لأموت؟ كذلك، أقول إننا لم نتحدث عن موضوع الإصلاح والديمقراطية إلا بعد أن تحدث كولن باول ثم جورج بوش ثم كوندوليزا رايس. ولو يستطع أحد في داخل مصر أن يدافع عن حركة "كفاية" عن طريق مكالمة من جورج بوش، ومع ذلك نُصر إصرارًا غريبًا على أن الإصلاح يأتي من الداخل، وهذه معادلة

غريبة ولن نستطيع حلها. وأنا أقترح أننا لابد أن نصارح أنفسنا، فنحن لن نستطيع أن نغير أنفسنا من الداخل بضغط من الخارج ومن المفترض أن نتعاون مع الخارج أيضاً.

أيمن محمود:

اتفقنا أننا في مرحلة شوق للديمقراطية، وأن الطريق الوحيد لإصلاح التعليم هو الديمقراطية، لكن لم يوضح لنا الدكتور أسامة الغزالي حرب كيف نصل إلى هذه الديمقراطية؟ ولدينا أمثلة لثلاث دول هي بريطانيا وفرنسا واليابان، وفي بريطانيا قامت الجماهير بعمل احتجاج جماعي وإضرابات عُمالية، وقامت الجماهير في فرنسا بالقيام بعدة ثورات أشهرها ثورة عام ١٨٤٨ وعام ١٨٧١، فماذا علينا أن نفعل؟

كذلك، في كتاب "مصر تراجع نفسها"، قام الدكتور أسامة الغزالي حرب بعمل ربط بين الديمقراطية والرأسمالية، وقد ظهر هذا في المحاضرة، فهل الاتجاه الذي سلكناه نحو الرأسمالية منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن تربطه بالديمقراطية علاقة طردية أم عكسية؟

محمد سليمان عوض:

يعيش الشباب في مصر حالة من الغيبوبة السياسية. الشباب في مصر يمثلون ٦٠% من هذا المجتمع وهم عصب هذه الأمة، والشباب الآن مغيبون من الحياة السياسية، وتقول الإحصائيات إن ٩٢% من الشباب ليسوا أعضاء في الأحزاب السياسية، وتقول أيضًا إن ٨٠% الشباب لا يدركون ما هو معنى كلمة حزب سياسي أو جمعية أهلية، هذا الشباب الذي كان يحرك الشعب المصري يومًا ما، الآن قابع ومغيب تمامًا عن الحياة السياسية، والسؤال هنا أي مستقبل سياسي ينتظر مصر في ظل هذه الحالة من اللاوعي؟ وهل يدرك المسئولون حجم هذه الكارثة؟ ومن هو المسئول؟

سامح دحروج:

أود لو أعلق على مسألة إلغاء منصب رئيس الجمهورية، ففي مصر لا يقوم نظام رئاسي أمريكي وإنما نظام برلماني قائم على أن يكون هناك فصل بين السلطات، إلا أن الفصل بين السلطات في مصر ضعيف.

كذلك، أود أن أسأل ما معنى حزب؟ هل الحزب معناه أن ينضم له أي فرد، وأن نشاطاته تتداخل مع نشاطات جميع المواطنين، وأنه إذا قمنا بعمل حزب ديني خاص بالدين فقط مثل حزب الإخوان المسلمين والذي تتركز أهدافه على المسلمين، فهل يُطلق على هذا أنه حزب؟ إن كلمة حزب معناها أنه موجه للمصريين مسلمين كانوا أو مسيحيين.

محمد السيد محمد:

أشعر أن ندوة اليوم تركزت على إثبات احتياجنا للتغيير، لكننا لم نتحدث عن ماذا نود فعله؟، فنحن لسنا بحاجة إلى أن نثبت على حاجاتنا للتغيير. ومن أهم النقاط التي تعرض لها الدكتور أسامة الغزالي حرب هي مسألة تعريف الديمقراطية، وهي نقطة هامة للغاية، إلا أن الأهم من الحديث عن الديمقراطية هو الحديث عن من يحمي الديمقراطية؟ ألن يقوم بذلك كل الشعب؟، ولكن لابد أن تكون هناك فئة متخصصة في القانون والشرطة، وهنا تظهر ضرورة وجود هذه السلطات مستقلة، وفي أمريكا لم توجد وزارة داخلية إلا مؤخرًا والقضاء مستقل والقانون والشرطة تابعة للقضاء بحيث لا يتحكم من يصل إلى السلطة ويفرض آراءه، وليس بالضرورة أن نتحدث في هذه الحالة عن المادة ٧٦ التي تُعنى برئيس الجمهورية، فليس من المهم من هو الموجود على رأس السلطة، ولكن المهم أن يقوم بالعمل المطلوب الأشخاص المنوط بهم القيام بالعمل، فالقضاء هو الذي يحمي الديمقراطية، والشرطة وقوى الأمن لابد أن تكون تابعة للقضاء.

وعن السياسة الخارجية من وجهة نظر الديمقراطية عامة، أود أن أشير إلى أنه لا يوجد ملائكة ولا شياطين، فكلنا بشر، ولابد أن ينسق مؤيدو الديمقراطية على مستوى العالم تحركاتهم ويتعاملوا مع بعضهم البعض، لكن ليس من الصواب أن نقيم تجارب الآخرين بأن نقول هذا خطأ وهذا صواب.

آيات محمد:

أتفق مع الدكتور أسامة الغزالي حرب أن مفتاح الحل هو الديمقراطية، لكن كيف يكون لدينا إحلال لثقافة المجتمع وكيف ننشر ثقافة الديمقراطية في مجتمع تسوده سياسة سلطوية. ومن الصعب عليّ أن أتصور أن ينتقل مجتمع هذه النقلة، وأن نطالب منه أن يمارس الديمقراطية لأنها حل لمشكلاته في حين أن الغالبية العظمى لا تعرف ماذا تعني الديمقراطية كثقافة حتى تُمارَس كسلوك، فالديمقراطية سلوك فردي قبل أن تكون سلوك مجتمع وسلوك دولة، ومطلوب من الأفراد أن يكون عندهم ثقافة فردية لمعنى الديمقراطية وأن يمارسوا الديمقراطية، بمعنى أن سلوكنا في ندوة كتلك التي نحضرها الآن لابد أن يكون سلوكًا ديمقراطيـــًا مما سينعكس على المجتمع في كل الممارسات سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو أيـــًا كانت، فكيف نحقق ذلك؟ وكيف يتم عمل تعبئة صحيحة للقطاع الجماهيري من طلبة وعمال، لأنه من الممكن أن يكون عندنا تيارات سياسية متطرفة وتنادي بالديمقراطية، فكيف سنطلب من الجماهير أن تميز؟ وهناك تيارات تستخدم الدين كلغة حتى تصل إلى السلطة وهي تتبنى الدين الذي لا يستطيع أن يعارضه أحد، ولذلك من المفروض أن نشرح للجمهور ما هي الديمقراطية وأن نرسي هذه الثقافة أولاً في المجتمع؟

أحمد سامي:

كيف يكون هناك قانون ديمقراطية ونطالب بالديمقراطية؟ كذلك، إن البطالة منتشرة في كل بيت مصري، والسؤال هو هل هذا سببه الأسلوب السياسي في الدولة أم أنه نابع من داخل الشباب نفسه؟ فهناك تكاسل أيضًا عند الشباب الذي يبحث عن السهل، ولا يتعب حتى يصل إلى ما يريد، والأساس إذن أن يكون الشباب مكافحًا أكثر من ذلك بتركيز أكثر من ذلك.

محمد حسني أنور:

هل هناك علاقة بين أحداث شرم الشيخ والنظام؟

عمرو توفيق:

أريد أن أعرف هل إذا أرسينا الديمقراطية نكون قد فعلنا كل ما يجب علينا فعله وانتهى الأمر؟ وهناك أولويات أخرى لم نتحدث عنها مثل مكانة العلم وأهمية البحث العلمي والذي من الممكن أن يوفر لنا أشياء أساسية للاكتفاء الذاتي داخل مصر، وسيقلل حاجتنا للدول الأخرى، ولتأتي الديمقراطية بعد ذلك كعامل من عوامل إدارة الدولة والحكم.

كذلك، أسأل عن تراجع النظم الإلكترونية، ولا أعرف لماذا لا يطبق في مجلس الشعب؟ وإذا طُبق عمومًا فسوف نستغل هذه النظم الإلكترونية في الاستفتاءات وسنتلقى ردًّا حقيقيـــًا من الشعب، وسيوفر ذلك علينا الرشوة والفساد وأشياء أخرى كثيرة.

محمد طعيمة:

كان للدكتور أسامة الغزالي حرب تعليق في التليفزيون بأن الضمانات التي وضعت على تعديل المادة ٧٦ أحبطت جدية الاتجاه الديمقراطي، وما لا يُدرَك كله لا يُترَك كله، لكن عند منصب الرئاسة أصبح مستحيلاً، وكما قال الرئيس في وقت من الأوقات إنه ليس له بديل. إذن، فالاتجاه الآن سيكون في موضوع غائب عنا جميعًا وهو موضوع نائب رئيس الجمهورية، فهل لنا سلطة فيه؟ علينا أن نحاول في هذا الاتجاه ونتساءل هل يخضع لنفس الضمانات؟ أم سيكون كالعادة من اختيار الرئيس ليصبح الامتداد كما هو؟ أتمنى أن تركز المحاولة على منصب النائب وأن يكون لنا رأي فيه.

ماجدة عبد الراضي (الحزب الوطني الديمقراطي):

نحن نعاني من فرض أعضاء مجلس الشعب والشورى علينا، فنحن لا نختارهم !

علي حسين علي:

أطلب من الدكتور أسامة الغزالي حرب أن يوضح لي أمرًا، لماذا عندما يطلب اليساريون الديمقراطية يكون ذلك طبيعيـــًا، وعندما يطلبها الإسلاميون تصبح شيئًا غريبًا؟ كذلك، أود أن أعرف رؤية الدكتور أسامة الغزالي حرب للمرحلة القادمة التي ستعقب فوز الرئيس مبارك بالانتخابات الرئاسية.

أحمد جلال:

قال الدكتور أسامة الغزالي حرب ما معناه إن المنافسة على الانتخابات الرئاسية في الواقع هي بين الأحزاب والرئيس مبارك، وفي قانون الأحزاب، ومن ضمن شروط إنشاء الأحزاب الإيمان بثورة ٢٣ يوليو، فبالتالي كل الأحزاب غير الحزب الوطني مؤمنة بهذه الثورة فهي بهذا تعتبر تابعة للحزب الوطني. كذلك، بالنسبة لنتيجة الاستفتاء تعتبر من أعمال السيادة التي لا يمكن إلغاؤها عن طريق القضاء الإداري، فما الذي نستطيع فعله بالنسبة لنتيجة الاستفتاء التي تعتبر باطلة. وبخصوص الزميل الذي ذكر أنه قبطي، أود أن أقول له أن يعود إلى نظام الحكم في الإسلام ومدى الضمانات التي كانت تُقدَّم لأهل الذمة.

ضحى أحمد (مهندسة زراعية):

لقد تحدث الدكتور أسامة الغزالي حرب عن الديمقراطية من شق واحد وهي ديمقراطية الحاكم، والديمقراطية ذات شقين، ديمقراطية الحاكم والمحكوم، وأعتقد أن دولاب العمل في مصر كاد يتوقف في هذه الفترة بالتحديد، لأن الكل منتظر أن يتغير المدير الفلاني أو رئيس مجلس الإدارة العلاني تبعًا لتغيير رئيس الجمهورية، ولا نعرف الآن أن نستخرج شهادة ميلاد ولا أي مستخرج رسمي ولا أي سجل دراسي من دراسات عليا في أي مكان! فهل هذه ديمقراطية؟ وما دخل انتخاب رئيس الجمهورية في هذا؟ وأنا أتحدث وأنا مستقلة، فأنا لا أتبع رئيس الجمهورية ولا أنا عضو في الحزب الوطني الديمقراطي. وبالنسبة لمشكلات المنطقة، هل صحيح أن مشكلات المنطقة سببها عدم الديمقراطية؟ أم أن معظمها مشكلات دخيلة علينا لنُشغل بها، وأصبحت الأمور كلها أحاديث وأصبحنا نتحدث أكثر مما نعمل. وعن الإرهاب، أود أن أقول إنه كفانا اتهامًا لأنفسنا والإسلام ليس في حالة دفاع عن النفس، ولا علاقة للإسلام بما يحدث من ترويع وقرصنة وليس إرهابًا، فعلينا أن نسمي الأشياء بمسمياتها، وكلمة terrorism ليست ترجمتها إرهابًا وإنما ترويع وتخويف، والله يقول في كتابه العزيز بسم الله الرحيم الرحيم "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم"، كيف نرهبهم ونحن لا نعرفهم؟ إذن القضية فكرية وليست دينية، وأنه لابد أن تكون الدولة دولة احتواء وأخذ بالأسباب وليس دولة ترويع.

صلاح فضل:

بعد هذا الحوار المتفاوت في موضوعيته بطبيعة الحال والمتعدد في اتجاهاته ونزعاته، أعتقد أن الدكتور أسامة الغزالي حرب يمتلك القدرة على إيجاز الخطوط الأساسية.

أسامة الغزالي حرب:

أنا في منتهى السعادة بهذه الحيوية وبهذا الاهتمام، لو أن ١٠% من الشعب المصري عندهم هذا الحماس لكان كل شيء اختلف، ونأمل إن شاء الله أن ينتقل هذا إلى فئات أكثر وأكثر من الشعب.

هناك نقاط مشتركة كثيرة ونقاط أساسية إلا أن جميعها مهمة، هناك مجموعة من الأسئلة حول العملية الانتخابية والعملية السياسية والعملية الديمقراطية مثل مسألة ترزية القوانين والانتخابات الحالية والإشراف القضائي والإشراف الخارجي وقوانين الطوارئ. في الحقيقة، إن أهم ما أود قوله هو أنه لا نقاش في أن الطريقة التي كانت تتم بها الانتخابات والاستفتاءات ليس فقط منذ ١٩٥٢ بل قبلها بقليل كانت تعاني من مشكلات حقيقية، فهناك مشكلة حقيقية أن مصر لم تعرف انتخابات حقيقية بالمعنى المتحضر الذي يعرفه العالم الديمقراطي، وهذه مشكلة كبيرة، ولابد أن ننتقل إلى إجراء انتخابات حقيقية يحترمها العالم كله. ولذلك، أنا لا أريد أن يكون لدينا أي حساسية ليس فقط من ناحية الإشراف القضائي وإنما أيضًا من الإشراف الخارجي، بمعنى أنني لست ممن يرفضون الإشراف الخارجي على الإطلاق، فإذا كنا واثقين من أنفسنا، وإذا كنا جادين في أن نقوم بعمل تحول ديمقراطي حقيقي وانتخابات حقيقية، فالمسألة لا تتعلق فقط بألا نخاف من الإشراف الخارجي، وإنما نحن نرحب به وندعو إليه. إن الديمقراطية شيء مشرف، شيء يفخر به الإنسان، والانتخابات الحرة شيء يُشعر الشعوب التي تمارسها بالفخر، والمسألة يمكن تشبيهها بأنه عندما يكون عند أحدهم فرح ويدعو الجميع إلى أن يشاركوا فيه، إنما أن نقول إن هذا تدخل أو شيء من هذا القبيل، فهذا كلام فارغ وأنا لا أعتقد فيه. لذلك ليس مصادفة أنه حتى في الدول الديمقراطية في العالم بما في ذلك الدول العريقة والتي لا تحتاج إلى رقابة من قِبَل أحد مثل أمريكا وبريطانيا وفرنسا والهند واليابان، من حق أي مجموعة أن تذهب إليهم وتراقب الانتخابات فيها ولا يهم هذه الدول أي شيء. وعندما نكون في مصر ويُجرى فيها انتخابات ديمقراطية حقيقية، يسعدنا أن ندعو الجميع من العالم العربي والعالم الإسلامي والعالم كله ليشاهدونا حتى يتعلموا ونفخر نحن بهذا، إنما من يقول عكس ذلك فيكون إذن لديه ما يخفيه، ورفض الإشراف الخارجي تحت دعوى السيادة غير صحيح، وأنا متخصص في العلوم السياسية وأعرف ماذا تعني السيادة، ولا يستقيم هذا الكلام مع نية العمل الديمقراطي، ولا ننسى أن مصر قد أرسلت سواء من خلال أجهزة حكومية أو منظمات أهلية مجموعات كثيرة لتراقب الانتخابات في كثير من بلاد العالم ورحبت بهم هذه البلاد، فهذا عُرس ديمقراطي ومناسبة جميلة نفخر بها وندعو الجميع لمشاهدتها.

بالنسبة لقانون الطوارئ، أقول إنه لا تستقيم أي ديمقراطية مع قانون الطوارئ، ولذلك ليس مصادفة أن الرئيس مبارك – الذي يتحفظ دائمًا إزاء مسألة قانون الطوارئ – يقول في خطابه الأخير في مدرسة "المساعي المشكورة" إنه من الممكن أن يحدث إعادة نظر في قانون الطوارئ. وفي الحقيقة، لقد أصبحت مسألة قانون الطوارئ مسألة مرفوضة، ولا يمكن الجمع بين الديمقراطية وقانون الطوارئ.

بالنسبة للانتخابات القادمة، لا أتصور أنها ستشهد أي نوع من المفاجآت، ويجب أن ندرك حتى نكون واقعيين أنه حتى نتحول بالفعل إلى ممارسة نظام ديمقراطي حقيقي، نحتاج – وهذا رأيي الخاص – إلى عامين أو ثلاثة انتقالية يتم فيها إعداد الناس والمجتمع والأحزاب السياسية إذا كنا جادين في هذه المسألة. وبالتالي، فأنا أعتبر أن هذه الفترة القادمة هي فترة انتقالية ومحدودة يتم فيها إعداد للمجتمع وللقوى السياسية وللأحزاب السياسية لأن تمارس بالفعل بعد ذلك الانتخابات الديمقراطية كما نتمناها، لأننا لا نستطيع أن نظل مستمرين بنفس الطريقة القائمة الآن.

بخصوص القوى الدينية والحكم الديني والإخوان المسلمين والإخوة المسيحيين، أقول إنني أعتقد أن المشكلة مع الإخوان المسلمين والتخوف منهم والتخوف من الإسلاميين ودورهم في الديمقراطية هو أحد النواتج المباشرة لانعدام الديمقراطية وللحكم الديكتاتوري، ويجب أن نتذكر شيئًا محددًا يسعفنا به تاريخنا الحديث، إن الإخوان المسلمين في مصر ظهروا في مصر في العشرينيات وكانوا موجودين في الحياة العامة وفي الحياة السياسية، ومع ذلك حتى قيام ثورة يوليو لم يكن لهم أبدًا عضو واحد في البرلمان، فقد كانوا جماعة سياسية نشيطة ومحترمة، ولها أتباعها وجمهورها دون أن يدخلوا البرلمان، لأن النظام في ذلك الوقت كان به حرية بكل عيوبها ومشكلاتها بالقطع كانت أفضل بكثير مما حدث بعد ذلك، فقد كان هناك أحزاب سياسية حية ومختلفة وكان يوجد حزب الوفد، في الحقيقة، إن الوضع المخيف الذي تقوم عليه القوى الإسلامية يكون نتيجة لحالات القهر والظلم، ولا يجب أن ننسى أن القوى الإسلامية المتعصبة والمتشددة التي تخلق المشكلات الآن في العالم كله لم تظهر أساسًا إلا في السجون في الفترة الناصرية ممن تعرضوا للتعذيب وللإهانة، وهذا أفرخ مناخ التشدد، وبالتالي، فأنا عندي يقين أنه إذا وُجد مناخ سياسي حقيقي في مصر، وأُتيحت الفرصة لوجود قوة سياسية دينية، من الممكن في البداية أن تحدث مشكلات وتوترات، إنما بعد ذلك لا أخشى منها على الإطلاق. وسبب الانزعاج الآن من سماع خطاب القوى الإسلامية يعود إلى أن معظم هذه القوى تنتهج خطابًا غير ديمقراطي، فهم يتحدثون وهم ليسوا مستعدين للديمقراطية، إلا أنني أرى أن هناك الكثير من التغيير الحادث في فصائل القوى السياسية الإسلامية وداخل الإخوان المسلمين أنفسهم، وأنا علاقتي طيبة وحميمة بكثير من قياداتهم، وأعرف أن الكثير من قيادات الإخوان المسلمين مستعدون لتقبل العملية الديمقراطية والممارسة الديمقراطية، وأن يستجيبوا الآن لدواعي الديمقراطية ويدخلوا العملية السياسية شأنها شأن أي قوى سياسية أخرى.

إن الديمقراطية ممارسة لها قواعد، وأنا أُشبِّه المسألة بمن يريدون أن يلعبوا في مباراة لكرة القدم، لن يستطيعوا أن يلعبوا دون أن يُسلِّموا بقواعد هذه اللعبة، فالشرط لكي تُدمج في العملية السياسية الديمقراطية أن تُعلن احترامك لكل قواعدها وكل عناصرها. ويجب ألا يُقال إن السيادة لله، إن السيادة للشعب، فلا يجب أن نُدخل المسائل السياسية في المسائل الدينية، فعندما تتقدم إحدى القوى باعتبارها قوة

سياسية مدنية حتى لو كان لها مرجعية إسلامية معلَن عنها، وأنها في كثير من النواحي تريد أن تطبق رؤية إسلامية، فإن الديمقراطية ورغم كل شيء هي الديمقراطية في العالم كله. وهذه التجربة ليست غريبة، فتركيا فيها أحزاب سياسية إسلامية، وفي نفس الوقت ملتزمة بالعملية الديمقراطية، إذا فازت في الانتخابات تحكم وإذا فشلت تخرج، ولا تستطيع أن تفرض على الشعب إلا ما يرضاه الشعب، ولا تخلط بين السياسة والدين، لأنه من أخطر ما يمكن هو الخلط بين السياسة والدين. ويجب أن نعرف أن أوروبا في العصور الوسطى شهدت هذا الخلط بين السياسة والدين، ولكن أوروبا لم تتقدم إلا عندما تم الفصل الكامل بينهما، ونحن نستطيع أن نفعل ذلك، على الرغم من أن طبيعة الدين الإسلامي تختلف عن طبيعة الدين المسيحي، ومع ذلك، لا يمكن أن نتحدث حديثًا جادًّا عن الديمقراطية ونحن نهمش إحدى أكبر القوى السياسية وهي الإخوان المسلمين، وإلا نكون بهذا نضحك على أنفسنا، فلابد أن يُدمجوا، لكن على ألا يفرضوا أنفسهم، ولكن العملية الديمقراطية تفرض نفسها عليهم وعلى غيرهم، وعليهم أن يقدموا أنفسهم للناس، إذا حظوا بإقبال شعبي فهذا شيء جيد، وإذا لم يحظَوا عليهم أن ينسحبوا ويتركوا المكان لغيرهم ليتقدم. وأعتقد أن أحسن علاج لقضية الإسلاميين والتطرف هي الديمقراطية على أن يكون لدينا ثقة في أنفسنا وألا نخاف من التجربة وأن نحترم أنفسنا.

وفي هذا السياق، أود الرد على الأستاذ مارك عياد الذي يقول إنه قبطي، أقول إنه إذا كانت هناك مشاركة من قوى سياسية إسلامية، فأحد العناصر الأساسية هو حق المواطنة، وهو ما يعني أن حق الوجود في هذا المجتمع هو أننا مصريون، فلا فرق بين مصري مسيحي وبين مصري مسلم، وهذه مسألة لا علاقة لها بالمواطنة نهائيـــًا، وهذا ليس كلام إنشاء، فاكتساب وضعنا في المجتمع لا يأتي من كوننا مسيحيين أو مسلمين وإنما من كوننا مصريين، ولا يوجد في مصر الآن أهل ذمة، فهذه مسألة كانت تتردد قديمًا، أما الآن فكلنا مواطنون، ومن يردد مسألة أهل الذمة فهذا معناه أنه لا يفهم الوضع الجديد.

بخصوص الحديث عن الإصلاح من الداخل والإصلاح من الخارج، أرجو ألا يكون عندنا أي نوع من الحساسية إزاء هذا الأمر، وأن تقول إننا لا يمكن أن نصلح أوضاعنا الداخلية بسبب الضغط الخارجي، ومهما كان الضغط كبيرًا، فالأمر يتعلق بمدى رغبة واستعداد وحماس الشعب للديمقراطية، ومع ذلك، فالضغط الخارجي قد يساعد في تحقيق ذلك، وأنا أعرف تاريخ مصر، وأقول إن مصر والمنطقة العربية لأنها موجودة في قلب العالم القديم، يستحيل أن تفصل التطورات التي تحدث بداخلها عن التأثيرات الخارجية، ومصر طوال عمرها تتأثر بالخارج، ومعظم القوى السياسية التي نشأت في مصر نشأت من تأثيرات خارجية، وقد نشأ الإخوان المسلمون في العشرينيات في مصر كرد فعل نتيجة لسقوط الخلافة في تركيا، وعندما قامت الثورة الشيوعية في روسيا عام ١٩١٧ نشأ في مصر بعدها بثلاث سنوات حزب شيوعي وهو من أول الأحزاب في العالم كله، وعندما قامت النظم الفاشية والنازية في إيطاليا وألمانيا في

العشرينيات والثلاثينيات كان لإنشائهما رد فعل هنا، وذهب زعيم حزب مصر الفتاة ليزور ألمانيا وإيطاليا لمقابلة هتلر وموسوليني. إذن، في حقيقة الأمر، نحن لم ننعزل أبدًا عن العالم، فعندما ذهب سعد زغلول بقيادة الوفد المصري بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى إلى مؤتمر الصلح في باريس ليعرض قضية مصر على الدول المنتصرة في الحرب، كان قد شجعه أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت ويلسون أعلن ما أسماه بمبادئ ويلسون الأربعة عشرة والتي نادى فيها بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وقد استفدنا نحن من ذلك وذهب سعد زغلول ليدعو إلى تطبيق هذه المبادئ على مصر، وعندما نجحت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر، كان لا يُتصوَر نجاحها دون موافقة أمريكية وبريطانية، وليس عيبًا أن نقول ذلك فهذه حقيقة تاريخية، فمصر في يوليو ١٩٥٢ كان فيها سبعون ألف عسكري إنجليزي لم يتحرك منهم أحد للوقوف في وجه الانقلاب، وكان الأمريكان يعرفون ووافقوا لأنهم رأوا أن هذا النظام الجديد سيكون مهمًّا وفعالاً في مواجهة الشيوعية، وقد دعموا هذا النظام الجديد ووجهوا للنظام الجديد نصيحة بأن يتصرف بتعقل ونصحوا الملك فاروق بالرحيل من البلاد.

إذن، التأثير الخارجي على الأوضاع السياسية في بلادنا موجود بحكم موقعنا في العالم، ومصر بلد هام ولا نستطيع أن نعزلها عن العالم، وكل إمبراطورية كبرى جاءت على مر التاريخ كان لابد أن يكون لها وجود في مصر، وذلك منذ أيام الفرس واليونان والرومان إلى بريطانيا وفرنسا عندما كانتا إمبراطوريتين هامتين في العالم وكان لهما وجود أساسي في مصر، فقد احتلتها بريطانيا وجاءتها فرنسا في حملة كبيرة، والاتحاد السوفيتي كانت تربطه علاقات وثيقة بمصر، والآن أمريكا مهتمة بمصر. لأن مصر في قلب العالم وهو بلد حيوي ولها تأثير ونفوذ لا يمكن إنكاره على العالم العربي والعالم الإسلامي، إذن هذا التأثير الخارجي ليس عيبًا، وإنما هو أحد حقائق السياسة الخارجية المصرية، ولكن المشكلة أننا يجب أن نعرف أننا لا يمكن أن نُصلح بلادنا اعتمادًا على الضغط الخارجي، ولو ظل جورج دبليو بوش يوميـــًا يطلب منا أن نقيم الديمقراطية ونحن لا نعرف كيف نقيمها فلا فائدة، ولا يليق أن نعتمد فقط على هذا، ووجود ضغط خارجي الآن للديمقراطية مسألة جيدة وإيجابية، لكن لا يجب أن نتصور أنها من الممكن أن تُغني عن جهودنا ووعينا وتصميمنا.

بخصوص الحديث عن ثقافة الديمقراطية أقول إنها فكرة جيدة للغاية، وإحدى المشكلات التي نواجهها الآن كأفراد في مسألة تطبيق الديمقراطية هي أننا كأفراد لسنا مقتنعين بهذا الأمر، وعندما أتبادل الحديث مع البعض أجد أنهم يعتقدون أن الديمقراطية ترف غايته أن نترك الناس تتحدث بدون قيود، والمسألة ليست هكذا على الإطلاق، فالمسألة أن الديمقراطية ببساطة شديدة هي أفضل نظام اخترعته البشرية لإدارة شئونها، ولو قارنَّا الديمقراطية بالنظم السياسية الأخرى التي عرفها العالم سنجد أن أكثر النظم التي نجحت وأنجزت هي النظم الديمقراطية، ولكن النظم الأخرى الشيوعية والفاشية والنازية والديكتاتورية لم

تنجح، والسؤال هو لماذا نجحت الديمقراطية وفشلت النظم الأخرى؟ والإجابة لأن النظام الديمقراطي هو النظام القادر أن يُصلح نفسه بنفسه، فالديمقراطية بالنسبة للجسم السياسي أشبه بجهاز المناعة، فعندما يدخل مرض إلى جسم الإنسان يفرز جهاز مناعته مواد لمقاومته، والبلاد التي ليس بها ديمقراطية مثل مريض الإيدز ليس عنده جهاز مناعة وعندما تحدث كارثة يسقط النظام بأكمله. وأتساءل لماذا سقط الاتحاد السوفيتي؟ هل كان بلدًا بسيطًا أو ضعيفًا؟ الإجابة بالنفي لأنه كان القوة الثانية في العالم وكان يمتلك الأسلحة الذرية والهيدروجينية، وقد غزا الفضاء وقام بعمل إنجازات عظيمة في كل المجالات، ومع ذلك، انهار انهيارًا غريبًا دون أن تُطلق عليه طلقة واحدة لأن النظام السوفيتي لم يكن نظامًا ديمقراطيـــًّا، وأي مجتمع بشري لابد أن تكون فيه مشكلات، وهناك فرق بين نظام يرى المشكلات ويقوم بإصلاحها أولاً بأول فيظل مجتمعًا صحيحًا، ونظام تنخر مشكلاته في بنيانه الداخلي ولا يتحدث عنها أحد حتى يسقط مرة واحدة، وقد عانت مصر من ذلك بعد نكسة ١٩٦٧ عندما كنا نظن أن بلادنا هي أعظم بلد وأن الجيش المصري هو أقوى قوة ضاربة في منطقة الشرق الأوسط وأن كل شيء عظيم، ولم يكن أي أحد يجرؤ على أن يقول لجمال عبد الناصر إنه مخطئ أو إن هناك مشكلات في كذا أو إن هناك مراكز قوة، وظللنا على هذا الوهم لأنه لم يكن هناك أية قدرة على النقد ولا على كشف العيوب والأخطاء، لذلك فجأة اكتشفنا أننا كنا لا شيء، وسقط كل شيء في ساعات قليلة، وهُزمنا هزيمة مهينة لأننا لم نكن نعرف الأخطاء والمشكلات الموجودة في بلادنا لأنه لم تكن هناك ديمقراطية.

إن قيمة الديمقراطية أنها نظام يمكن فيه كشف العيوب والمشاكل أولاً بأول، لأننا مجتمعات بشرية والعيوب شيء طبيعي فينا، كذلك، تعطينا الديمقراطية فرصة أن نراجع الأخطاء والسياسات، فهناك سياسة تعليمية وسياسة صحية وسياسة سكانية وسياسة خارجية، من الممكن أن تكون هذه السياسات كلها سليمة ومنجزة، ومن الممكن أن تكون فاشلة وغير منجزة، من خلال الديمقراطية نستطيع أن نراقبها، وأن نقول إن هذا المسئول فاشل أو إن هذا المسئول ناجح وإن هذا المسئول قادر على أن يقوم بعمله وإن هذا المسئول غير قادر، وبناء على ذلك يحدث التغيير. والديمقراطية معناها أيضًا أن كل منصب سياسي وكل مسئولية محددة المدة ثم يأتي آخر بعد ذلك، وليس معنى ذلك أن من رحل سيىء، إنما وجود دم جديد وروح جديدة ضروري، وفي أمريكا مدة الرئاسة أربع سنوات، أقصى مدة لها ثماني سنوات وبعدها لابد أن يرحل الرئيس ليأتي غيره، وأي رئيس أمريكي يرحل نراه بمقاييسنا أنه من الممكن أن يحكم عشرين عامًا أخرى، وعندما نرى كلينتون نقول إنه من الممكن أن يحكم ثلاثين عامًا أخرى، إنما التغيير تأتي معه أفكار أخرى ودم جديد وأجيال جديدة، وأي مكان يحدث فيه استمرار لنفس الوجوه واستمرار بعدم التغيير يعطل ذلك خروج قيادات جديدة، فكيف ستخرج قيادات جديدة في وجود من هم موجودون في أماكنهم منذ ثلاثين عامًا! هذه كارثة تصيب مصر، وقد أصابت الصحافة المصرية عندما أعلنت مشكلة البحث عن رؤساء تحرير، ولا يحدث ذلك أبدًا في أي مكان في العالم، ولكن حدث هنا نتيجة لأن النظام لم يسمح بهذا

التغيير ولا بدخول دماء جديدة. والجسم السياسي أشبه بالجسم الحي كلما كان هناك دوران وأفكار جديدة كلما كان قادرًا على البقاء والاستمرار، وعندما نتحدث عن الديمقراطية، فنحن لا نتحدث عن حاجة إنشائية ولا مجرد أن نستمتع بأن نقول كلامًا معارضًا للحكومة، لأن نظام الحكم الديمقراطي يضمن تقويم الأداء وأن نتخلص من العيوب عن طريق اكتشافها والتخلص منها والتأكيد على المزايا وتعزيزها وتدعيمها ولا يمكن أن نتوقع سياسة خارجية أفضل ولا سياسة تعليمية أفضل ولا سياسة صحية أفضل إلا من خلال الديمقراطية، وأن أفضل من يفهم في كل مجال هو الذي سيتولى المسئولية، ومصر بها كفاءات كثيرة، وإن أحد عيوب النظام المصري أن هناك العديد من العقول المتميزة العظيمة في كل المجالات وُلدت واشتغلت وترعرعت وعملت في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات في العالم ولم تستفد منها مصر، وهذه هي العيوب التي نريد أن نتخلص منها بالديمقراطية حتى نضمن أن كل إنسان كفء يجد مكانه ويقدم قدراته وإبداعاته ويسهم في بناء البلاد وفي تنميتها في كافة المجالات.

يجب أن نفهم معنى الديمقراطية ومغزاها وليس مجرد الكلام عنها، وحتى يصبح الشخص ديمقراطيـــًا، يجب أن تكون عقليته وتفكيره قابلاً للاختلاف مع الآخر، فلا يمكن أن أقول إنني ديمقراطي وبمجرد أن يخالفني أحد أتشنج وأرفض، فالعقلية الديمقراطية هي العقلية التي تعرف أن الحقيقة لا يحتكرها أحد، ومن الممكن أن يرى أحدهم أنه على صواب في شيء يرى الآخر أنه على صواب من زاوية أخرى، ولذلك يجب أن نحترم أفكار بعضنا البعض، وأن ندرك أن الحقيقة هي جماع أفكارنا معًا، فالشخص الديمقراطي شخص مستعد لأن يتقبل الآخر ويحترم رأيه ويتقبل خلافه معه وأن يصل معه لحلول وسط، أما الشخص غير الديمقراطي فهو الشخص المتعصب الذي يعتقد أنه يمتلك الحقيقة بالكامل والذي يناقشه لا يفهم شيئًا على الإطلاق ! وهناك مسألة هامة جدًّا، إن البلاد التي اكتشفت أن شعبها ليس عنده ثقافة ديمقراطية بدأت تعلم الشعب هذه الثقافة، وسأقول لكم تجربة ذُهلت منها عندما رأيتها، فقد ذهبت إلى ألمانيا في زيارة منذ حوالي أربع سنوات، ودُعيت لمشاهدة ما يسمى بالـــCivil Education أو التعليم المدني، وأنا لم يكن عندي فكرة عن هذا الموضوع على الإطلاق، واكتشفت مسألة غريبة للغاية، أن هتلر عندما وصل للحكم في ألمانيا وأقام النظام النازي، وأوصل ألمانيا إلى أن تدخل في حرب مع العالم وإلى أن تُهزم في الحرب العالمية الثانية، اكتشف الألمان أن شعبهم يفتقد إلى حد بعيد استيعاب قيم ومبادئ الديمقراطية وأن حكم هتلر والنازية جعله ينسى هذه المبادئ، فبدأت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن تُقام مدارس ومعاهد ومعسكرات صيفية، وكل مواطن ألماني يذهب على الأقل مرة أو اثنتين سنويـــًا في أحد المعاهد أو المدارس أو المراكز التدريبية حتى يعلموه معنى الديمقراطية والتحاور مع الآخر، واكتشفوا أن الألمان عندهم ميل للتعصب والعنصرية والنظر باستعلاء للآخرين، فبدأوا يعلمونهم أن هذا ليس صحيحًا وأنه لابد أن يتعلم الإنسان كيف يتعامل مع الآخر وكيف يختلف مع الآخر وكيف يصل لحلول وسط مع

الآخر، ونحن إذا كنا جادين كدولة وكمجتمع في هذا، فلابد أن نعلم القيم الديمقراطية، لأنها في الحقيقة هي القيم التي ستسهل بالفعل أن نغير النظام نفسه إلى الديمقراطية.

ويرتبط كل هذا بالحديث عن الشباب، فالشباب الذي لم يتعلم الديمقراطية لا يمكن له أن يشارك مشاركة حقيقية في العملية الديمقراطية.

وبخصوص إلغاء منصب رئيس الجمهورية، فإن النظم السياسية تُقسم عادة إلى نظام رئاسي ونظام برلماني، وفي النظام الرئاسي تكون السلطة الأساسية موجودة في يد الرئيس، وهذا لا علاقة له بالديمقراطية ومن الممكن أن يكون النظام رئاسيـــًا وديمقراطيـــًا في نفس الوقت، لكن النظام الرئاسي أبرز أمثلته النظام الأمريكي، فأمريكا ليس بها رئيس وزراء، إنما هناك الرئيس الأمريكي والوزراء هم السكرتارية التي تساعده، ومع ذلك أمريكا دولة ديمقراطية. وفي فرنسا نظام رئاسي، إنما يختلف عن النظام الرئاسي الأمريكي، فالنظام في فرنسا به رئيس وزراء. أما النظام البرلماني، فإن أبرز أمثلته بريطانيا والهند، فالنظام البرلماني يعد فيه منصب رئيس الجمهورية منصبًا شرفيـــًا، ففي الهند يُعتبر رئيس الجمهورية شخصية عامة وعادة ما يكون من العلماء أو شخصية تحظى بالاحترام ووجوده رمزي، إنما السلطة التنفيذية الأساسية في يد رئيس مجلس الوزراء. والأمر نفسه في بريطانيا، فملكة بريطانيا لا تحكم، فهي وجود رمزي، والسلطة كلها في يد رئيس الوزراء في بريطانيا. وهناك في مصر دعوات لأن نتحول إلى نظام برلماني، وأنا رأيي أنه من الممكن أن يظل رئاسيـــًا ويكون ديمقراطيـــًا، ومع ذلك، أرى أنه إذا تحولنا إلى نظام برلماني فإن إمكانية تطبيق الديمقراطية أسهل. وفي إسرائيل يُطبق النظام البرلماني، ورئيس إسرائيل منصب شرفي، إنما السلطة كلها في يد رئيس الوزراء، وأؤكد أن الديمقراطية قد توجد مع النظام الرئاسي أو مع النظام البرلماني، ومع ذلك، فالنظام البرلماني يعطي إمكانية أكبر، وأعتقد أن هذه هي إحدى الأفكار الموجودة، ولذلك يعتقد الكثيرون أننا يجب أن نسعى إلى إحداث تغيير دستوري كبير في مصر، وقد تكون مسألة النظام البرلماني إحدى المسائل الأساسية المطروحة فيه.

وحول تعليق البعض على مسألة أن الشعب غير مؤهل، أقول إنه لا يوجد ما يُسمى بشعب مؤهل وآخر غير مؤهل، فكل شيء يأتي بالتدريب وبالممارسة، والذي يجعل الشعب المصري غير مؤهل للديمقراطية أنه لم يمارس الديمقراطية، إنما علاج الديمقراطية هي الديمقراطية نفسها وممارسة الديمقراطية، وقد تحدث أخطاء ومشكلات، إنما لا يوجد شعب بحكم تكوينه ديمقراطي بالطبيعة، وإنما لابد من التعليم والتجربة.

وحول ما إذا كانت الديمقراطية هي الحل السحري، أقول إنها ليست حلاً سحرياً، ولكن الديمقراطية هي – كما قلت – أفضل نظام اخترعته البشرية لتسيير أمورها مما يجعل حل المشكلات الأخرى أكثر سهولة، فيصبح الاقتصاد أفضل والثقافة والمجتمع أفضل، وطالما أن المجتمع حُكم بطريقة سليمة فكل القضايا الأخرى من الممكن أن تسير بشكل سليم.

ورد تعليق عن توريث الحكم، بالطبع توريث الحكم لا علاقة له بالديمقراطية، ونحن ضد توريث الحكم بشكل كامل لا شك فيه، وقد قيل ذلك في مصر عن الأستاذ جمال مبارك وقد نفاه هو نفسه ونفاه أيضًا الرئيس مبارك، أما إذا كان بعض المنتفعين يودون أن يدفعوا هذا الاتجاه، فإن ذلك لن يحميه إلا أن يكون لدى الشعب المصري وعي، وإن كل ما يجب التأكيد عليه أن مسألة التوريث مسألة لا تتفق نهائياً مع الديمقراطية وهي مسألة لا تحتاج إلى تعليق ولن تحدث في مصر. وتشبيه الحال في مصر بالحال في سوريا أقول إن النظام في سوريا لا علاقة له بالديمقراطية من قريب ولا من بعيد، وأنا أؤكد لكم أن النظام في سوريا لن تطول مدة بقائه.

تعليقًا على ما قاله الأستاذ حسني عبد الرحيم من أن النظام القديم مات وأن الجديد لا يولَد، وأنا معه في ذلك، فأبسط شيء أن نتساءل هل من الممكن بعد كل التحفظات التي أبديناها أن يتكرر في مصر نظام الاستفتاء؟ والإجابة بالطبع لا، فقد انتهى هذا النظام، وأن النظام الجديد الذي يقوم على ديمقراطية حقيقية وانتخابات حقيقية يحتاج لكي يولد مكتملاً إلى بعض الوقت، لكن أهم الشروط أن يكون هناك إصرار من الشعب ومن النخبة ومن المثقفين ومن المتعلمين، ولا تتصوروا أن التطوير الديمقراطي سوف يأتي هدية من الحاكم أياً كان، الديمقراطية تُنتزع، الديمقراطية يأخذها الشعب الذي يطلبها.